هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( )

بمواجهة أزمة الرسوم الكاريكاتيرية

وسائل الاعلام الفرنسية وكيفية استخدام حرية التعبير عن الرأي

بقلم : الان جيرار سلامه
ترجمة : عدوية الهلالي

وضع حدثان مهمان وسائل الإعلان الفرنسية بمواجهة صعوبة لم تكن في حسبانها حول كيفية التعبير عن دورها في ظل الديمقراطية من دون الوقوع في إشكالية العلاقة بين السلطة والضمير المهني الذي لم يعد كافياً للتعبير عن المسؤولية الإعلامية.. كان الحدث الأول قد وقع في الثامن من شباط الجاري بمثول القاضي بورغو امام اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في تواتر احداث قضية اوترو.. اما الحدث الثاني فهو قضية الرسوم الكاريكاتيرية التي تناولت نبي الاسلام والتي تهدد بقيام معارضة من قبل المسلمين في الغرب..

مع كلا الحدثين، قدمت وسائل الاعلام خيارات تنم عن ضعفها في بلدنا وافتقارها لثقافة مواجهة السلطات، إذ يتحتم على الاعلام ولكي يأخذ دوره الفعلي ان يواجه السلطة بسلطة أخرى، فإذا لم تكن له القدرة على الدفاع عن حرية الآخرين، وحمايتها فلا يمكن الادعاء بذلك ما لم يصاحبه التزام وتعهد بالمسؤولية الكاملة..

بهذه الطريقة، اصغينا إلى القاضي بورغو اما الأعضاء المنتخبين المكلفين بسماعه إذ تم بث الجلسة من خلال قنوات تلفزيونية عديدة بعد الإعلان عنها بضجة اعلامية كبيرة لم تشِ بطابع ديمقراطي بل كانت اشبه بلعبة من العاب السيرك.. لقد ادت مضاعفة الكاميرات في قاعة المحكمة إلى ايضاح حقيقة ان الاعلام لم يكن محايداً وامام الملايين من مشاهدي التلفزيون جازف القاضي بالاصرار على عدم مسؤوليته ولم يقل شيئاً كان ينتظر منه بشدة..

هنا، يتضح لنا خطر الصورة التلفزيونية التي تحاول الاستئثار بتمثيل المجتمع المدني من دون ان تسمح للمواطنين بتكوين آرائهم الخاصة ذلك ان إدخال الكاميرات في قاعات المحاكم قد لا يؤدي الا إلى زيادة خطورة التطاول على الآخرين والمخاطرة بتغييب صورة العدالة الحقيقية تحت ضغط الناس، بينما يتحتم على العدالة الا تقول الحق باسم المجتمع والا يستخدم المجتمع حقوقه لمواجهة العدالة والاصطدام بها!!

واذن، فقد كان على اولئك الذين هنأوا انفسهم بالفرصة الممنوحة للقاضي بورغو ليبدي جرأته امام الناس ان يتجاهلوا نتائج ما حدث وكيف كانت وساطة المجتمع - ان صح التعبير - والمغالاة فيها سبباً رئيساً في الانحياز وتكوين احكام مسبقة ضد المتهمين بقضية اوترو من الذين اصبحوا من ضحاياها..

لا يمكن لوسائل الاعلام هنا انكار مسؤوليتها الخاصة في خيبة الامل التي رافقت هذه القضية حيث تحول المندوبون الاعلاميون إلى مخرجين لحفلات تطهير نفسي جماعية كتلك التي كانت ترافق لحظات التعذيب أو تحدث في ساحات المشانق ومنصات الاعدام، وبذلك فقد تجاوز الاعلاميون حدودهم إلى ابعد حد..

بالنسبة للقضية الأخرى، وهي أزمة الرسوم الكاريكاتيرية فقد مالت وسائل الاعلام في بلدنا إلى التخلي عن اغراء مشابه بمزج حريتها مع السبب الأكثر اتساعاً من الحرية، فمن المفهوم طبعاً انهم مؤمنون بدورهم في الدفاع عن حرية التعبير عن المبادئ العلمانية بمواجهة موجة صعود الاسلام وافتخارهم بعدم تقاعسهم عن اداء واجبهم بتقديم المعلومة رغم ان محاولاتهم قادت إلى نشوب حرب كلامية لدرجة انهم سجنوا انفسهم في مصطلحات "الدفاع عن حرية الإبداع" وما إلى ذلك ليقعوا في نفس الشرك الذي وقعت فيه الدنمارك، ذلك انه لا يمكن التصالح مع حرية تقود إلى صراع لاهوتي من خلال الصحافة في بلد علماني ومن دون التأكد من حقيقة كون الجهة التي اخضعت لمثل هذه الضغوطات المفاجئة عدائية واجرامية ام لا.. فكيف يمكن لغير المسلم مثلاً ان يعبر عن الاسلام برسم قنبلة موضوعة في عمامة النبي أو غير ذلك من الرسوم التي تجعل التعامل مع المدافعين عن تلك الرسوم غير مجدٍ ابداً... من جهة أخرى فان هذه القضية تمثل بداية فشل في معركة تدين الليبراليين في العالم طالما يسعون إلى تدمير الانظمة الدينية بالحقد المدمر، كما انها تتجاوز روح الحرية والثقة المتبادلة بين الإعلامي والمتلقي بتحويل القضية إلى فكاهة تتجاوز الحدود المعروفة، وهو ما حول الرسوم الفكاهية إلى قضية سياسية ترجمت ضعف دور الاعلام ومجازفته بدخول لعبة ضد الاسلاميين الذين ينتظر أصحاب المنفعة منهم هذه الفرصة ليقيموا الدليل على سوء نية الطرف الآخر وليبرهنوا لأتباعهم كيفية استخدام الحرية في الغرب كحجة لمواجهة الاسلام.

عن :لوفيغارو

طبق الاصل

من اعمال الراحل مؤيد نعمة

سياسات غير ناضجة في العراق

بقلم : ديفيد اغناتيوس
ترجمة : زهير رضوان

من وجهة النظر الأمريكية، قدمت الانتخابات العراقية برهاناً شرق اوسطياً على قانون ميرفي: أي شيء يمكن ان يمنى بالاخفاق سوف يمنى بالاخفاق. وسط الفوضى السياسية التي احدثتها النتائج، تتبنى إدارة بوش مبدأ العنيد الصبور: لن تنتهي الفوضى حتى تنتهي. دخلت العملية السياسية العراقية مرحلة حرجة بانتخابات كانون الأول الماضي، والتي جرى فيها التصويت لبرلمان سوف يقوم باختيار اول حكومة عراقية دائمة. ولحد الآن لم تجر الأمور كما كانت الولايات المتحدة تأمل. لقد صوت العراقيون لاحزاب طائفية، بالضد من رغبة أمريكا في دعم الأحزاب العلمانية التي قد تسمو فوق الروابط الدينية. لكن في الأسبوع الماضي، وفي انتكاسة اضافية، اربك الائتلاف العراقي الموحد آمال واشنطن لمنصب رئيس الوزراء القادم الدكتور إبراهيم الجعفري الذي انتقده العديد من العراقيين بأنه غير كفء. الاسوأ من هذا كله، فان صانع الملوك في انتخاب الجعفري كان قائد الميليشيا الشيعي وعدو الولايات المتحدة: مقتدى الصدر. كما ناور المتنقل احمد الجلبي لمصلحة الجعفري املاً في ان يكون الامبراطور الاقتصادي في الحكومة الجديدة. لكن الامر لا ينتهي حتى ينتهي. في جولات من المخاتلة والمخادعة السياسية، يطالب القادة الأكراد والعرب السنة - مدعومين من السفارة الأمريكية في بغداد - بحكومة وحدة وطنية واسعة. ويلعبون لعبة كرة قدم خشنة مع الائتلاف (أي مصممين على الحصول على ما يريدون) - مهددين بتشكيل حكومة بديلة ان لم يتم الاستجابة إلى مطالبهم. الأحزاب الكردية، التي تسيطر على توازن القوى، اتفقت على المطالبة بحكومة تحالف وطنية في اجتماع عقد في صلاح الدين في الثاني والعشرين من كانون الثاني الماضي. المسؤولون الامريكيون، الذين صادقوا على ما يسمونه "مبادئ صلاح الدين"، زودوني بجميع دقائق وتفاصيل الاجتماع. المبادئ هي في الأساس خارطة طريق من اجل تشكيل نوع من التحالف العريض يعمل على استقرار العراق، وفي الوقت عينه، يبرر الانفاق الهائل في الاموال والخسائر في الارواح التي قدمتها إدارة بوش في العراق. تدعو "وثيقة صلاح الدين" لحكومة تشكلها الاحزاب الأربعة الكبرى وهي: الائتلاف الشيعي، التحالف الكردستاني، تحالف الأحزاب السنية وقائمة إياد علاوي العلمانية. ان الاصرار على ضم اياد علاوي يشكل اهانة مباشرة لجماعة الصدر الذين يعتقدون بان علاوي حاول تدمير الصدر وميليشياته عندما كان رئيساً للوزراء. ومن اجل فرض الاجماع، تدعو وثيقة صلاح الدين إلى مجلس للامن الوطني يضم قادة جميع الأحزاب والكتل السياسية و"يحدد السياسات التي تعكس الوحدة الوطنية، وان القرارات المتخذة تستند على مبدأ التوافق". وتعكس الوثيقة أيضاً إصرار إدارة بوش على أن وزيري الوزارتين الامنيتين الرئيستين - الدفاع والداخلية - "يجب ان يكونا محايدين أو مقبولين من قبل جميع الأحزاب المشاركة في الحكومة". وضح القيادي الكردي برهم صالح في مقابلة هاتفية معه في بغداد يوم الاربعاء الماضي: "لن يكون هنالك استقرار سياسي إلى ان تنضم جميع مكونات المجتمع العراقي. ولهذا السبب نعمل نحن في التحالف الكردستاني على حكومة تشمل هذه الكتل السياسية الأربع". ما يهم في الموضوع هو ان الولايات المتحدة تتبنى هذه المبادئ - مخاطرة بأثارة حفيظة حلفائها الشيعة. شرح السفير الأمريكي في بغداد زلماي خليل زاد في مقابلة هاتفية هذا الأسبوع قائلاً "نحن ندعم الافكار الأساسية في وثيقة صلاح الدين. الوزارتان الامنيتان يجب ان تكونا تحت إمرة اناس يحظون بدعم عريض، اناس ليسوا طائفيين، وليست لهم ارتباطات مع الميليشيات. نحن لا نستطيع ان ننفق اموالاً طائلة على قوات لا تحظى بدعم واسع من العراقيين. ان لهم خياراتهم، ونحن لنا خياراتنا، التي تعتمد على خياراتهم." يعتقد خليل زاد وآخرون ان التحالف الشيعي، الذي له ١٣٠ مقعداً في البرلمان، يعوزه العدد المطلوب لتشكيل حكومة جديدة من دون الأكراد، ويفترضون بان الأحزاب غير الشيعية تستطيع ان تشكل سوية قرابة ١٤٠ صوتاً - الذي سيكون كافياً من الناحية التقنية لتشكيل الحكومة. ان ذلك يمنحهم قوة سياسية حقيقية - وهذا يعني أيضاً ان المساواة ابعد من ان تنتهي. وخليل زاد لن يسقط من باله احتمالية ان الجعفري قد لا يبقى خيار الشيعة لرئاسة الوزراء، وقال خليل زاد "لن استبعد الاحتمال بانهم ان لم يتفقوا على البرامج والاشخاص فانه سيكون هنالك مرشح جديد". هذه السياسات غير ناضجة: مساومات ومقايضات واتفاقيات من وراء الكواليس. انها عملية تتسم بالفوضى، خاصة بعد اطلاق الصور الجديدة عن سجن أبو غريب. لكن الخبر الجيد هو ان الاشخاص الذين يريدون عراقاً ديمقراطياً موحداً يقاتلون باستبسال من اجل تحقيق ذلك - والامريكيون يحذرون بانهم لن يدفعوا فواتير لحكومة لا تضع الوحدة في الاولوية.

عن: الواشنطن بوست

بوش يدرك ان أمريكا تحتاج لاصدقائها

ان إدارة بوش مستعدة لاتخاذ موقف مدروس بعناية كبيرة - ويعتبره البعض ناضجاً - بالنسبة لبناء التحالف عندما يتعلق الامر بالتعامل مع تهديد برنامج إيران النووي اكبر مما كانت عليه مواقفها خلال تصعيدها ضد حرب العراق.

على الرغم من ان بعض أعضاء مرحلة إدارة بوش الأولى كانوا سعداء بالخلافات العميقة التي ظهرت بين صفوف التحالف الغربي حول العراق الا ان الرئيس كان قلقاً من تضاؤل نسبة الدعم الذي اسهم مع مرور الوقت في نشوء العداوات وترك بريطانيا لتكون الحليف العسكري الوحيد البارز في المشاركة في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

ان تفاقم قضية إيران السريع شكل التهديد الامني الاكبر في مرحلة ولاية بوش الثانية حيث قررت الولايات المتحدة ان تعمل مع وليس ضد حلفائها لان السيد بوش يعتبر إيران ليس مشكلة أميركا وحدها بل مشكلة الجميع.

وضمن سعيه لتحقيق جبهة دولية موحدة، قام الرئيس بالاستفادة من مغادرة العديد من المحافظين الجدد من الايديولوجيين المتشددين جداً الذين خدموا في فترة ولايته الأولى امثال بول وولفوتز نائب وزير الدفاع السابق.

وتتلخص الطريقة الجديدة والمتفهمة بشخص وزيرة خارجية أميركا المثقفة والموقرة كونداليزا رايس التي تميل إلى الاصغاء للاصوات المعارضة أكثر من تبنيها للمواقف المتزمتة للعديد من الشخصيات البارزة في "إدارة بوش".

يفسر هذا لماذا كان البيت الابيض صبوراً جداً مع الاتحاد الاوربي الثلاثي - بريطانيا والمانيا وفرنسا - في متابعته للمحاولات غير المثمرة لايجاد حل دبلوماسي لهذه الازمات على الرغم من انه لم يكن احد في واشنطن يعتقد بان طريقة المبادرة تحظى بأية فرصة للنجاح.

وعلى كل حال فقد نفذ الصبر الأسبوع الماضي حين اتفقت القوى العالمية القيادية على احالة إيران إلى مجلس الامن التابع للامم المتحدة لفشلها المتكرر في الامتثال بالتزامات معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية.

بعد حصوله على اجماع مبدئي، يعقد البيت الابيض العزم على الحفاظ على الموقف الدولي الموحد املاً بان تقنع هذه المحاولات النظام الايراني المتشدد لاحمدي نجاد بالعودة إلى جادة الصواب.

تصب الأسباب الخفية وراء هذه الطريقة العملية في اتجاهين: الأول هو انه في هذه المرحلة ينصب تركيز مساعدي بوش على الدورة الاميركية الانتخابية للكونغرس التي ستجرى في منتصف الفترة الرئاسية في تشرين أكثر من اهتمامهم برغبة الملالي في الحصول على اسلحة نووية.

والعامل الآخر المؤثر في حسابات البيت الابيض هو ان الحملات العسكرية في العراق وافغانستان وسعت القابليات العسكرية للقوى العالمية العظمى إلى اقصى حد.

لكن هذا لا يعني ان الرئيس ومساعديه يقللون من الخطر الذي تمثله إيران. فبعد كل شيء سبب هذا النظام جدلاً على مر الادارات الاميركية المتلاحقة وبمتاعب أكثر حتى من تلك التي سببها صدام حسين، بدءاً من حصار السفارة الاميركية في طهران سنة ١٩٧٩,

ان فوز احمدي نجاد المفاجئ في انتخابات الصيف الماضي واصرارات طهران البلاغية لم تترك مجالاً للشك بان هدف إيران الاساسي هو - بناء قنبلة نووية قادرة على مسح إسرائيل ومن وجه الكرة الارضية.

تتفق معظم التخمينات الاستخباراتية على ان إيران عملياً في منتصف الطريق لتحقيق هدفها - فنظام صاروخ شهاب ٣ الباليستي المتطور قادر على ضرب إسرائيل وأهداف في جنوب اوربا. وكل ما يحتاج اليه هو رأس حربي والوصول إلى المستوى الذي قد يتوفر لها في نهاية العقد.

لذلك فالوقت ليس في صالح إدارة بوش. ان الرئيس في هذه اللحظة مستعد للاستمرار في "المفاوضات" مع علمه، انه ما لم يكن هناك تغير رأي جذري في سياسة طهران خلال الشهور القليلة القادمة فلن يكون لديه بديل غير اللجوء إلى الحل العسكري.

---

*بقلم : كون كوفلين
ترجمة :مروة وضاء

❖محرر الامن في الديلي تلغراف